ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

العدو إلى الضفة.. فهل من عودةٍ إلى غزة؟

إيهاب زكي

ثبت قطعًا أنّ غزة عصيّة على الكسر، وأنّها شوكة استعصت على الحلق الصهيوني، لذلك تمّ التوصل إلى اتفاق لوقف النار. وهو بمثابة وقت مستقطع، يعيد فيه العدو جمع شتاته وتجميع إجرامه، ليعيد الكرّة مجددًا وقتما يتسنى له ذلك، ولكن العقلية التي تحكم بقاء الكيان هي الجريمة المنظمة وإرهاب «الدولة".

بناءً على ذلك؛ قرر الكيان أنّ الضفة الغربية هي الحلقة الأضعف، وبالإمكان قضاء الوقت المستقطع بارتكاب الجرائم الموصوفة هناك، ومحاولة تمرير مشاريع الأوهام الصهيونية التي فشل حتى اللحظة بتمريرها في غزة، التهجير أو الضمّ، ضمّ أكبر قدرٍ ممكن من الأرض؛ فبدأ مسلسل جديد من الجرائم تحت مسمى عملية «السور الحديدي». وهي عمليةٌ تأتي في ظلّ تحريضٍ سياسيٍّ وإعلاميٍّ، تمارسه كل أدوات الكيان، خشنها وناعمها، كذلك تأتي في ظل معلوماتٍ عن مقايضاتٍ تمت بين نتنياهو وسموتريتش وبن غفير، وكأنّ الدم العربي والفلسطيني عاد مجددًا ليصبح مجرد ورقةٍ انتخابية بين مصاصي الدماء المتسابقين نحو قمة الهاوية في كيانٍ هاوٍ.

يعتقد العدو أنّ البنية العسكرية في قطاع غزة، وفشله في سبر أغوارها ومجاراة عبقرية صناعتها، والأهم هو العجز عن مجاراة احترافية استخدامها، هي أسبابٌ من ضمن أسبابٍ أخرى، منعته من تحقيق أهدافه المعلنة وغير المعلنة. لذلك ذهب إلى اتفاق وقف النار في غزة، للتفرغ لعملية الضفة الغربية، قبل أن تصبح بنيتها العسكرية أشد مراسًا وأقوى

شكيمة، حيث يريد استنساخ تجربة جرائم الإبادة في غزة، ونقلها إلى الضفة الغربية، قبل استطاعة الضفة استنساخ تجربة مقاومة غزة.

لكن هل يستطيع العدو الذي فشل أمام مساحة ٣٦٥كم² في قطاع غزة، أن ينجح في ٥٠٠٠كم² مساحة الضفة الغربية، مع تعداد سكاني يفوق الثلاثة ملايين فلسطيني؟ كذلك الطبيعة الجغرافية المعقدة في الضفة مقارنةً بالطبيعة السهلية لقطاع غزة، ولا ننسى خطورة التلاصق الجغرافي بين محافظات الضفة الغربية ومدن فلسطين المحتلة العام ٤٨، وهو ما يشكّل ثغرةً أمنيةً غير قابلةٍ للرتق.

هذا فضلًا عن الاستعدادات النفسية الهائلة للتضحية، خصوصًا أنّ الأمر ليس متعلقًا فقط بالقضية الوطنية والقومية أو حتى الدينية، بل هو متعلقٌ حتى بالجانب الشخصي لكل فلسطيني، سيتغول الاحتلال على أرضه وبيته ومصدر رزقه ووجوده عمومًا، فمع هذا الكيان لا وجود لمستقبلٍ تأمن فيه على نفسك أو على أبنائك أو بيتك أو أرضك، بل كلما قدمت تنازلًا طالبك بالمزيد، في دائرةٍ من جشع لا ينتهي.

في هذا السياق؛ لا نستطيع إغفال تصريحات الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترمب عن صغر مساحة الكيان، والتي يبدو أنّها مؤشر على التوسعة المنواة، وترامب الذي يعتقد أنّ من حقه ضمّ كندا إلى الأراضي الأمريكية والسيطرة على غرينلاند والسطو على قناة بنما، لن يرى أنّ استيلاء الكيان على الضفة الغربية أمرًا مستهجنًا أو بدعًا من الصلف.

لكن ليس كل ما يقوله العدو أو يفكر به ويتمناه يصبح واقعًا، بل إنّ التجارب تثبت عكس ذلك، وفي المقابل لا يمكن عدّ فشل العدو بلا ثمن، بل هناك أثمانٌ فادحة تُدفع لإجهاض مشاريعه وإخراجها من سجلات التداول. ولكن يبقى هذا الثمن محتملًا مستساغًا مقابل نجاحه أو السماح له بإنجاح مخططاته، حتى لو بلغت التضحيات مراحلها القصوى، ستكون أقل فداحةً من الاستسلام لتلك الأهداف.

ويبقى السؤال الذي تتعذر إجابته قطعيًا، وهو هل هناك من عودة إلى الإبادة الجماعية في غزة، تزامنًا مع عملية الضفة أو بعد انتهائها؟

قد تكون الطموحات كبرى بعدم عودة حرب الإبادة، وكل المؤشرات تقول إنّها احتمالات ضعيفة إن لم تكن منعدمة، ولكن في ظل شعار ترامب «القوة من أجل السلام»، لا يمكن الاعتقاد بأنّ الحرب قد انتهت؛ لأنّ هذا الشعار يعني إجبار الجميع على القبول بالتسيّد «الإسرائيلي» على المنطقة.

في الحقيقة؛ أنّ «طوفان الأقصى»، في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، هي حربٌ بدأت ولن تنتهي، وإن اختلفت أطوارها، وما نناقشه هو انتهاء هذا الطور، وهو أحد فصولها وأطوارها على شكل اتفاق وقف نارٍ طال أم قصّر.

الحرب التجارية بين الصين وأميركا.. هل يُشعلها ترامب أم يكتفي بالتحريض؟

زينب حمود

تحت شعار "أمريكا أولًا"، هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب باستكمال حربه التجارية ضد "التنين" الصيني التي بدأها خلال ولايته الأولى في عام ٢٠١٧، ومنذ تنصيب ترامب لولاية ثانية في ٢٠٢٥، تتجه أنظار الاقتصاديين إلى المكتب البيضاوي، منتظرين القرارات التي ستُتخذ حيال هذه الحرب.

لم يترك ترامب فرصة للتعبير عن امتعاضه من الصين؛ كانت تغريداته مباشرة وواضحة، وانتقد خلالها سياسات الصين النقدية، وأيضًا التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بمحطات مهمة، حيث يشير الجدول أدناه، الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية، The Council on Foreign Relations – (CFR)، إلى تلك المراحل وكيف حاولت واشنطن تقييد خطوات الصين للأسباب التالية:

– خفض عجز الميزان التجاري باعتبار الصين أكبر مصدر لها.

– الصين هي المدين الثاني للولايات المتحدة بعد البنك الفيدرالي الأمريكي.

– هيمنة الصين على الأسواق الأمريكية، حيث تغزو السلع الصينية الشارع الأمريكي.

– التوسع الاقتصادي للصين في آسيا وأفريقيا.

– ظهور "القوس الآسيوي"، كما يُسمى، الذي يمتد من روسيا إلى الصين مرورًا بالهند وصولًا إلى إيران، ومساهمته في ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات القليلة الماضية بأكثر من ٥٠٪.

– الاتهامات لها بالتجسس واستغلال العمالة التكنولوجية.

وقد تختصر كلمات جنيفر هيلمان من مجلس العلاقات الخارجية حول مخاوف واشنطن التجارية من الصين عندما قالت: "تبدأ في إدراك مدى ضخامة المشكلة في محاولة العيش في هذا العالم الذي تمتلك فيه الصين المزيد والمزيد من الأسواق ولا يمكنك الدخول إليها".

ماذا تقول التحليلات حول سياسة ترامب تجاه الصين؟

بتاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير من العام ٢٠٢٥، وقع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على حظر تطبيق "تيك توك" الذي يستخدمه ١٧٠ مليون أمريكي على خلفية إساءة استخدام بيانات الأمريكيين من قبل الشركة، وذلك قبل أن يعاود عملياتها في بحر جنوب الصين، مُعتبرًا نفسه الشخص المُختار لمواجهتها.

تاريخ وأسباب الحرب

بدأت الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة في عام ٢٠١٨ بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٢٢ آذار/مارس عن نية فرض رسوم جمركية. وحتى الآن، تم فرض رسوم جمركية بقيمة ٢٥٠ مليار دولار على البضائع الصينية، وقد ردت الصين بفرض رسوم على ١١٠ مليارات دولار من المنتجات الأمريكية. وقد جاء قرار ترامب بموجب المادة ٣٠١ من قانون التجارة لعام ١٩٧٤.

ورغم أن العلاقة التجارية بين البلدين تُعد من الأهم على مستوى العالم، حيث يُقدّر حجمها بـ ٨٠٠ مليار دولار، مما يُشير إلى المصالح الكبيرة المشتركة، إلا أن الطرفين يرسخان ردود الفعل الانتقامية.

تتهم الولايات المتحدة الأمريكية الصين بممارسات تجارية غير عادلة وبسرقات في مجال حقوق الملكية الفكرية. في المقابل، تدافع بكين عن مكانتها رافضةً مزاعم واشنطن، معتبرةً أن أمريكا بدأت تهاب من "تعاظم التنين" وتحاول كبحه.

وفي مراجعة تاريخية، مرت العلاقات التجارية بين الصين والولايات المتحدة بمراحل عدة، أبرزها:

– انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في ٢٠٠١، ما أدى إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين بشكل كبير.

– الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، التي أثرت على الاقتصاد العالمي وأدت إلى تباطؤ التجارة.

– الحرب التجارية الأولى في ٢٠١٨، التي بدأت بفرض رسوم جمركية على الصلب والألمنيوم.

– اتفاق المرحلة الأولى في ٢٠٢٠، الذي خفف من حدة التوتر.

– الحرب التجارية الثانية في ٢٠٢٥، التي بدأت بفرض رسوم جمركية على السلع الصينية.

خوف وتحذيرات

وفي السياق، أظهر استطلاع للرأي أجرته غرفة التجارة الأمريكية في الصين أن ٥١٪ من المشاركين يشعرون بالقلق إزاء التدهور المستقبلي في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. شمل الاستطلاع ٣٦٨ شركة عضو في غرفة التجارة الأمريكية في الصين وأُجري في الشهرين الأخيرين من العام ٢٠٢٤.

القلق لا يشمل فقط الشركات، فقد حذرت المديرة التنفيذية لمركز التجارة الدولية (ITC) في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"، من أن أي حرب تجارية خاسرة لا تضر فقط بالمتنافسين الرئيسيين، بل تهدد أيضًا استقرار الاقتصاد العالمي والنمو في المستقبل.

في حين قال أليساندرو نيكيتا، الخبير الاقتصادي في مؤتمر "الأونكتاد"، إن المستهلكين الأمريكيين هم من يدفعون الرسوم الجمركية عبر ارتفاع الأسعار، وأضاف "الأمر لا ينحصر فقط في آخر سلم المستهلكين، مثلنا، ل يشمل أيضًا مستوردي المنتجات الوسيطة – الشركات التي تستورد قطعًا ومكونات من الصين".

وكانت "بلومبرغ إيكونوميكس" قد وضعت ثلاثة سيناريوهات للمستقبل في حال تصاعد التوتر في العلاقات التجارية والدولية:

الأول: هو سيناريو "تباطؤ العولمة" كحالة أساسية للتحسن التدريجي في التعاون العالمي.

الثاني: يتناول تقسيم العالم إلى كتل على غرار الحرب الباردة.

الثالث: هو سيناريو غير محتمل لعودة العولمة السريعة.

وكل هذه السيناريوهات ستؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي للدول، ورفع مستويات الديون، وعودة السباق إلى الإنفاق الدفاعي.

أمام هذه المخاوف، كتب ترامب في الساعات الماضية على موقع "تروث سوشيال" (Truth Social) أنه أجرى مكالمة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، ووصف المكالمة بأنها كانت جيدة، وأنهما سيبذلان قصارى جهدهما لجعل العالم أكثر سلامًا وأمانًا. في المقابل، تحدثت الصحف الصينية عن لقاء مرتقب يجمع الرئيسين في وقت قريب.

فهل يَصدُق "مدعي السلام" ويكتفي بتحريض الدول ضد بعضها؟ أم سيشعل حربه التجارية؟

ويؤجل فرض الحظر لمدة ٧٥ يومًا. ومقابل رفعه، اشترط أن تكون للولايات المتحدة ملكية ٥٠٪ من التطبيق. قد يبدو أن سياسة ترامب في الحرب ستأخذ أيضًا المنحى التكنولوجي.

وفي هذا السياق، يقول الباحث والكاتب السياسي الدكتور أيمن حلاوي إن آراء الخبراء الأمريكيين تتباين حول سياسة إدارة ترامب تجاه الصين في ولايته الثانية، فمنهم من اعتبر أن ترامب سيركز على المواجهة الاقتصادية، مثل فرض الرسوم الجمركية وتقليل الاعتماد عليها، ومنهم من رأى أن ترامب سيظهر مرونة أكبر تجاه الصين مع ميل إلى إيجاد صفقات اقتصادية تحقق مكاسب للطرفين بدلاً من التصعيد.

في المقابل، تشير آراء الخبراء الصينيين إلى أنه من المتوقع أن تتسم العلاقات بين البلدين بتقلبات حادة مع احتمالية لتصاعد التوترات والمواجهات، لكن الصين ستظل في موقف قوي نتيجة لتعزيز قدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، مما يُتيح فرصًا لبكين لتوسيع نفوذها على الساحة الدولية، خصوصًا في حال تدهور العلاقات الغربية مع الولايات المتحدة في عهد ترامب.

ويشير الدكتور حلاوي في مقابلة مع موقع المنار الإلكتروني إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى أن الصين هي القوة الوحيدة في العالم التي تُشكل تهديدًا لزعامة واشنطن وصادراتها للاقتصاد العالمي، لذا أخذت الإدارات الأمريكية، بدءًا من ولاية ترامب الأولى وما بعدها، منحى المواجهة التي ستأخذ أشكالًا عديدة، منها الحظر التكنولوجي أو التضييق التجاري. وأي مواجهة ستكون لها عواقب بالدرجة الأولى على المستهلك الأمريكي الذي سيعاني من ارتفاع الأسعار.

وبحسب حلاوي، سيواصل ترامب لغة التهديد في فرض الرسوم لتحسين شروط واشنطن في اللعبة، ويستبعد أن تتدحرج الأمور إلى مواجهة عسكرية نظرًا للتكاليف المرتفعة، خصوصًا أن ترامب يريد أن يغلق ملف الحروب، وخطاباته تشير إلى وجود "نزعة عودة القوات إلى الديار وعدم إرسال الجنود إلى الخارج"، ولديه الرغبة في أن يكون صانع سلام، كما قال في خطاب التنصيب.

لذلك، يرى أنه من المحتمل ألا يتم خوض حرب مباشرة، بل إشعال قضايا مثل قضية تايوان ببيعها أسلحة وتعزيز حضورها في منطقة بحر الصين الجنوبي، مما يزيد من التوتر مع الصين.

ما بعد الحرب.. الكيان المحتل مأزوم اقتصاديًا

سارة عليان

مع دخول وقف إطلاق النار في غزة حيز التنفيذ، وقبلها بشهرين في لبنان، بدأت معالم الصفعات تتضح على وجه الاقتصاد «الإسرائيلي»، بنحوٍ يُظهر حجم التأثير الكارثي الذي حلّ بقطاعاته على اختلافها. ما يقارب الخمسة عشر شهرًا من الحرب، والاقتصاد الصهيوني يتكبّد خسائر فادحة، ستمتد تداعياتها السلبية إلى سنوات طويلة قادمة وفقًا للخبراء الاقتصاديين.

الخسائر الاقتصادية التي جاءت على لسان خبراء ومحلّلين صهاينة، والتي تعد أكثر فداحة في تاريخ الكيان، وفقًا للمحلل الاقتصادي اليمني الدكتور رشيد الحداد، كشفت عنها الصحف «الإسرائيلية» ومراكز إحصائية عدة، بالرغم من الضبابية الإعلامية التي تسود هذا المشهد كما غيره، وقد دفعت هذه «الضبابية» المحللين الصهاينة أنفسهم للتساؤل عن الحجم الحقيقي والفعلي للكارثة التي لحقت باقتصادهم.

الحديث عن الخسائر الاقتصادية يترافق إلزامًا مع الإحصاءات الرقمية الصادرة في هذا الشأن. وفي السياق تتصدر المؤشرات المالية، وعلى رأسها العجز المالي في الكيان المحتل القائمة، فقد سجل العجز معدل ٦,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠٢٤، أي نحو ١٣٦ مليار شيكل (٣٦,١ مليار دولار)، بينما شككت صحيفة «كالكاليست» «الإسرائيلية» بذلك، مشيرة أن التحليلات تُظهر أن العجز الحقيقي يصل إلى ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي نحو ١٤٢ مليار شيكل (٣٧,٧ مليار دولار).

كما يشير الدكتور الحداد إلى أن العدو الصهيوني تحدث عن خسائر بقيمة ٦٧,٥ مليار دولار من جراء الحرب، لكن هذا الرقم هو بالطبع غير دقيق، إلا أنه بكل الأحوال لم يسبق أن تكبد العدو هكذا خسائر في أي جولة من جولات الصراع العربي- «الإسرائيلي» السابقة.

ترافق العجز المالي مع عجز في موازنة الاحتلال، فقد بدأ عند معدل ٤,٥٪ مع بداية العام المنصرم، ليرتفع إلى معدل ٨,٢٪ في تشرين الثاني، ويستقر عند حدود الـ ٧,٧ ٪ في كانون الأول الماضي، بينما وصل عجز الميزانية وفقًا لتصريح حكومة العدو في الشهر الماضي إلى ١٩,٢ مليار شيكل(٥,٢ مليار دولار)، معزيةً الأمر، بشكل أساسي، إلى ارتفاع نفقات تمويل الحرب في غزة ولبنان. إذ أشارت الصحيفة عينها إلى أن تكلفة الحرب على قطاع غزة فقط بلغت نحو ٢٥٠ مليار شيكل (٦٧,٥٧ مليار دولار) حتى نهاية العام ٢٠٢٤.

في سجل المؤشرات المالية، يذكر المحلل الاقتصادي أن مؤشر النمو الاقتصادي للكيان تراجع إلى صفر بالمئة، بعد أن كان العدو يسعى لتحقيق معدل نمو ٦٪ في العام ٢٠٢٤، مع عجز في الميزانية وصل إلى ٤١ مليار دولار وفقًا لتقارير صادرة عن مؤسسات العدو.

من المؤشرات المالية إلى القطاعات الخدماتية والإنتاجية، والبداية هنا مع القطاع السياحي الذي يعوّل عليه الاقتصاد «الإسرائيلي» على نحو كبير جدًا. إذ بسبب الحرب على غزة وجبهات أخرى، تدهورت صناعة السياحة الوافدة إلى «إسرائيل» بنسبة فاقت ٧٠٪ خلال العام الماضي، مقارنة بالعام ٢٠٢٣، حين تراجعت السياحة الوافدة إلى ٨٨٥ ألف سائح وزائر خلال الشهور الـ١١ الأولى من ٢٠٢٤. كما تراجعت السياحة بمعدّل أكثر من ٨٠٪، ووفقًا لبيانات حكومية «إسرائيلية» فقد أغلقت نحو ٦٠ ألف شركة ومشروع صغير ومتوسط أبوابها في العام ٢٠٢٤، بزيادة ٥٠٪ مقارنة بالسنوات السابقة.

كما لم يكن قطاع البناء «الإسرائيلي» بمعزل أيضًا عن موجة الخسائر الكبرى، حيث شهد هذا الأخير حالًا من الشلل شبه الكلي، بعد إغلاق ما يقارب الـ٥٠٪ من مواقع البناء بسبب نقص العمالة، فقد بلغ نقص العمالة فيه ١٤٠ ألف عامل، ووصلت مدة التأخير في تسليم الأبنية الجديدة إلى ٣٦ شهرًا، ووصلت قيمة الخسائر الأسبوعية إلى نحو ٦٤٤ مليون دولار في هذا القطاع.

هذا؛ ويعتمد الاقتصاد «الإسرائيلي»، في الجزء الأكبر منه، على الاستثمارات في قطاعاته المختلفة، وفي هذا الإطار؛ كان لهذا البند نسبة كبيرة جدًا من التداعيات السلبية المؤلمة التي طالت قطاعات مختلفة، خاصة قطاع التكنولوجيا. وشعور المستثمرين بالقلق نتيجة تردّي الاوضاع الأمني وعدم الاستقرار، دفعهم إلى تجنّب الخوض في أي تجربة استثمارية غير مضمونة المسار والنتائج، ما أدى تاليًا إلى انخفاض عدد المستثمرين الأجانب بشكل ملحوظ.

في سياق متصل؛ يشير تقرير لصحيفة «غلوبس» الاقتصادية «الإسرائيلية» الى تراجع الاستثمار في رأس المال المخاطر (الشركات الناشئة) للشركات «الإسرائيلية» ٦٪ في المرحلة الممتدة من تشرين الأول ٢٠٢٣ إلى أيلول ٢٠٢٤، إلى جانب انخفاض حاد بنسبة ٣٠٪ في عدد الاستثمارات الأجنبية و«الإسرائيلية»، ويذكر الدكتور رشيد أن ما يقارب الـ ٤٩٪ من هذه الشركات قد ألغت استثماراتها.

القطاع الزراعي كان له، أيضًا، نصيب من الخسائر، خاصة وأن معظم ما كان يحصل عليه الكيان من فواكه وخضروات هو من غلاف غزة الذي تحول إلى ساحة حرب مفتوحة، وفي المنطقة الشمالية التي تضم النسبة الأعلى من الأراضي الزراعية، وكذلك المصانع الكبرى والثقيلة في الكيان المحتل.. وربما من الحالات النادرة أن يجري الحديث عن تزايد «معدلات الفقر»، في الكيان الصهيوني، لكن اللافت أن نحو ربع «الإسرائيليين» يعيشون تحت خط الفقر، وفقًا لتقرير الفقر للعام ٢٠٢٤ في «إسرائيل» الصادر منذ شهر تقريبًا، في حين تضرر ٦٥٪ من الإسرائيليين ماليًا، الأمر الذي يهدد الأمان الاجتماعي بين الصهاينة.

كذلك ترافقت الخسائر الاقتصادية المتنوعة، أيضًا وفقًا للدكتور الحداد، مع تداعيات الحصار البحري الذي فرضته اليمن، والذي فرض إقفال ميناء إيلات ما يقارب العام، ما خفّض نسبة الواردات إلى ٤٢٪ وفقًا لصحيفة «غلوبس». وقد تقاطع هذا الأمر مع مفاعيل المقاطعة الاقتصادية التي فرضها ردّ فعل إنساني على جرائمه، ما أدى إلى إغلاق العديد من فروع الشركات العالمية التي تضررت بفعل المقاطعة وسحبت استثماراتها، وما يتبع ذلك من تسريح لليد العالمة، وبالتالي ارتفاع في معدلات البطالة.

التداعيات الاقتصادية شملت، أيضًا، جوانب غير مباشرة، طالت مثلًا تكاليف علاج الصدمات والتأثيرات النفسية والرعاية الاجتماعية بين المستوطنين من جراء الحرب، والتي تقدر وفقًا للدراسة التي نشرها «موقع الأعمال الخيرية اليهودية الإلكترونية»، بأكثر من ٥٠ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، وهي جزء من مبادرة كبيرة لعلاج تداعيات السابع من أكتوبر/تشرين الأول.

التداعيات الحالية ترسم، بالطبع، مسار الاقتصاد «الإسرائيلي» المستقبلي، إذ تشير التوقعات أنه لن يستطيع العودة إلى ما كان عليه سابقًا قبل ٥ أو ١٠ سنوات، بالرغم من الدعم الأميركي الكبير جدًا، وذلك بسبب الارتفاع العالي لمعدل الإنفاق، وأن صورة هذا الكيان الإجرامية ولّدت قناعة عند المستهلكين في العالم بضرورة مقاطعة منتجاته، لا سيما بعد أن أصبحت المقاطعة ثقافة شعبية دائمة.

على مقلب آخر، يبحث الكيان الصهيوني حاليًا، في ظل سياسات ترامب وتكريس اتفاقيات إبراهام، إلى فتح الأسواق العربية وتعزيز التبادلات التجارية. وهذا الأمر سيكون من الصعب جدا تحقيقه على مدى السنوات القادمة، يُضاف إلى ذلك أن الكيان فقد ثقة المستثمرين في الداخل والخارج، وسيكون غير قادر مستقبلًا على إعادة هذه الثقة، حتى وإن قدّم الكثير من الامتيازات.